إسرائيل تعتبر «الأوقاف الإسلامية» بالقدس خطراً على سيادتها

الحكومة الفلسطينية : لن نقايض مواقفنا بالمال

اجتماع لحكومة تصريف الأعمال الفلسطينية

الأراضي المحتلة – «وكالات»: قال رئيس حكومة تصريف الأعمال الفلسطينية رامي الحمد الله: «إننا لن نقايض حقوقنا ومواقفنا الراسخة بالمال، وإن إقدام دولة الاحتلال على الخصم من أموال المقاصة الفلسطينية التي هي إيرادات ومقدرات الشعب الفلسطيني وملك للخزينة العامة حسب بروتوكول باريس الاقتصادي الذي تعسفت إسرائيل في تنفيذ بنوده، ورفضها تنفيذ بنود أخرى لغياب الأدوات الضاغطة على إسرائيل، كما رفضت تعديل بنود الاتفاق بمماطلتها في عقد اجتماعات اللجنة الاقتصادية المشتركة».

وشدد خلال جلسة الحكومة الأسبوعية أمس الثلاثاء، على أن الحكومة ستقوم بدراسة وتفعيل كافة السيناريوهات لمواجهة هذا القرار، بما في ذلك بذل المزيد من الجهود والتحرك على كافة المستويات الدولية لإجبار إسرائيل على التوقف عن إعاقة أموالنا، وإنهاء كافة الملفات المالية العالقة مع الجانب الإسرائيلي، والذي قل بماطل في حلها، وإعادة مليارات الأموال التي نهبتها طيلة سنوات الاحتلال.

وطالب المجتمع الدولي بالتحرك الجاد إزاء سياسة الابتزاز والضغوط والتحريض التي تمارسها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، لإجبارنا على التوقف عن دعم عائلات الأسرى والشهداء والجرحى، بدلا من التوقف عن إرهاب الدولة المنظم الذي تمارسه، وبدلا من مليارات الدولارات التي تقدمها لعصابات المستوطنين تشجيعا لهم لنهب أرضنا وارتكاب جرائمهم.

وكما دعا المجلس إلى إحياء وتفعيل شبكة الأمان المالية العربية التي أقرتها القمم العربية، لتمكين شعبنا وقيادته من التصدي لهذه الإجراءات العقابية ودعم صمود شعبنا في وجه آلة الحرب الإسرائيلية.

من ناحية أخرى اعتبرت مصادر عبرية أمس الثلاثاء أن مجلس الأوقاف والمقدسات الإسلامية في القدس والذي أعلن عن تجديده مطلع شهر فبراير الجاري يعتبر انتهاكا فلسطينيا لاتفاقات أوسلو وخطراً على السيادة الإسرائيلية على المدينة.

ونشرت صحيفتا «إسرائيل هيوم» و «هآرتس»، أن قيام الفلسطينيين والأردنيين قاموا بتشكيل مجلس مشترك لإدارة الأماكن المقدسة في القدس، هو خطوة تمهيدية لإحباط خطة السلام الإقليمية المعروفة باسم صفقة القرن التي ستقوم الإدارة الأمريكية بالإعلان عنها قريبا.

ونقلت عن المؤرخ الإسرائيلي المستشرق يوني بن مناحيم، قوله إن «الخطوة تشكل انتهاكا لاتفاقات أوسلو وتمس بشكل خطير بالسيادة الإسرائيلية على القدس».

وشكل المجلس الجديد بناء على تعليمات العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني وصادقت الحكومة الأردنية على زيادة عدد أعضاء المجلس من 11 عضوا إلى 18 عضوا، بالإضافة إلى ذلك تم وللمرة الأولى في التاريخ إضافة أطراف سياسية مسؤولة من السلطة الفلسطينية وحركة فتح للمجلس المذكور.

وقالت الصحيفتان الإسرائيليتان إن «أحد الشخصيات الفلسطينية التي انضمت للمجلس المشترك هو وزير شؤون القدس في السلطة الفلسطينية عدنان الحسيني، كما تم إشراك كل من وزير الصحة الفلسطيني السابق هاني العابدين ووزير الاقتصاد السابق مازن سنقرط، بالإضافة لحاتم عبد القادر المقرب من أبو مازن ومسؤول فتح في القدس ومستشار أبو مازن لشؤون القدس، والدكتور عماد فايق أبو كشك عميد جامعة القدس المقرب من جبريل الرجوب، والمسؤول في فتح الدكتور مهدي عبد الهادي».

وأعلن مسؤولون فلسطينيون أن الحكومة الإسرائيلية قادرة على منع هذا الحراك، إلا أنها حتى الآن لم تتخذ أي خطوات بشأن المسألة، ومن بين أسباب ذلك منع وقوع أزمة دبلوماسية مع الأردن في الوقت الذي سيتم فيه عرض صفقة القرن.

من جهة أخرى حذرت حركة حماس، الإثنين، من أن استمرار الاعتداءات الإسرائيلية بحق المصلين في الأقصى والإغلاق الدائم لأبوابه، ينذر «بانفجار قريب في وجه المحتل».

وقالت الحركة، في بيان صحفي، إن المسجد الأقصى «خط أحمر لن يسمح الشعب الفلسطيني لأي كان بالعبث بهويته الإسلامية».

وأضافت الحركة، أن «إغلاق إسرائيل باب الرحمة وتصدي المرابطين والمصلين له دليل على إصرار الشعب الفلسطيني على مواجهة كل محاولات تقسيم الأقصى زمانيا ومكانيا».

كانت الرئاسة الفلسطينية قد نددت بإجراءات إسرائيل في المسجد الأقصى شرق القدس وعلى بواباته خاصة إغلاق باب الرحمة بالسلاسل الحديدية.

وحذرت الرئاسة في بيان نشرته وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية (وفا) من «المخططات الإسرائيلية الساعية لتقسيم المسجد الأقصى زمانيا ومكانيا تمهيدا للسيطرة الكاملة عليه».

وحملت الرئاسة الحكومة الإسرائيلية المسؤولية الكاملة عن التدهور الكامل والتوتر القائم، وحذرتها من الاستمرار في سياساتها «القمعية والتعسفية وتأجيج مشاعر الشعب الفلسطيني وما قد يترتب على ذلك من ردود فعل».

كانت مصادر فلسطينية قالت، إن السلطات الإسرائيلية أغلقت الإثنين، جميع أبواب المسجد الأقصى في وجه المصلين الفلسطينيين بعد أن طردتهم من داخل باحاته.

وبحسب المصادر تم إغلاق أبواب المسجد بعد مواجهات بين مصلين فلسطينيين والشرطة الإسرائيلية التي اعتقلت 5 فلسطينيين بينهم سيدة واعتدت على عدد آخر بالضرب.

وجرت المواجهات بعد احتجاجات من مصلين فلسطينيين على إغلاق السلطات الإسرائيلية باب «الرحمة» المؤدي للمسجد الأقصى بسلاسل حديدية منذ الليلة الماضية.

واعتبرت الهيئات الإسلامية الإجراء الإسرائيلي المذكور «اعتداء سافر على جزء أصيل من المسجد الأقصى»، محذرة من أي مساس أو محاولة لتغيير الوضع القائم للمسجد أو جزء من أجزاءه.

من جهتها، قالت الهيئة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس والمقدسات، إن إسرائيل «تخرق كل القواعد والقوانين الدولية ضاربة بعرض الحائط جميع القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة ومختلف المنظمات والهيئات الدولية حول مدينة القدس المحتلة».

واتهمت الهيئة إسرائيل بأنها تتبع «سياسة التهويد العمراني والاستيلاء على الأراضي التي شملت أراضي في القدس الشرقية، ومنع توسيع الأحياء الفلسطينية وتحويل مساحات واسعة منها إلى مناطق خضراء يحظر البناء فيها».

وحذرت الهيئة من «مخططات هيكلية لإسرائيل تهدف الى زيادة عدد السكان اليهود عبر التطور الاستيطاني، فيما عملية شراء الأراضي تتم عن طريق الصندوق القومي والتي تعتبر مؤسسة (هيمنوتا) اليهودية المسؤولة عنها بشكل مباشر».

وطالبت الهيئة المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل لتأمين الحماية للفلسطينيين في القدس ووقف «انتهاج سياسة التطهير العرقي» التي تستهدف الوجود الفلسطيني في المدينة.

أمريكا : 16 ولاية تقاضي ترامب بسبب إعلان الطوارئ

الرئيس الأمريكي دونالد ترامب

واشنطن – «وكالات» : رفعت كاليفورنيا و15 ولاية أخرى دعوى قضائية ضد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، للطعن على إعلانه حالة طوارئ وطنية.

ورفعت مجموعة الولايات، بقيادة المدعي العام لولاية كاليفورنيا كزافييه بيسيرا الدعوى في المحكمة الجزئية الأمريكية للمنطقة الشمالية من ولاية كاليفورنيا يوم الإثنين.

وقال بيسيرا في بيان: «تقاضي الرئيس ترامب لمنعه من سلب أموال دافعي الضرائب التي يخصصها الكونغرس بشكل قانوني لصالح شعوب ولاياتنا».

وكان ترامب قد أعلن حالة طوارئ وطنية يوم الجمعة، لتخطي الكونغرس وتأمين الحصول على تمويل لبناء جدار على الحدود الجنوبية للولايات المتحدة.

وأضاف بيسيرا في تصريح لشبكة (إن بي سي): «يتمتع الرئيس بسلطة واسعة، إلا أنه ليس لديه سلطة انتهاك الدستور».

وقال بيسيرا وحاكم كاليفورنيا، جافين نيوسوم، في بيان إن ادعاءات ترامب بأن هناك أزمة على الحدود الجنوبية ليس لها أساس واقعي وأنها ذريعة لتحويل الأموال لتمويل بناء جدار».

وأضاف بيسيرا: «الرئيس ترامب يعامل حكم القانون بازدراء تام. إنه يعلم أنه لا توجد أزمة حدود. هو يعلم أن قيامه بإعلان حالة الطوارئ غير مبرر وهو يقر أنه سيخسر هذه القضية على الأرجح في المحكمة».

وانضمت كولورادو وكونيتيكت وديلاوير وهاواي وإلينوي ومين وماريلاند وميشيجان ومينسوتا ونيفادا ونيو جيرسي ونيو مكسيكو ونيويورك وأوريجون وفيرجينيا، إلى كاليفورنيا في الدعوى.

وتأتي الدعوى القضائية في أعقاب دعوى رفعتها منظمة «بابليك ستيزن» التقدمية غير الربحية يوم الجمعة في محكمة اتحادية جزئية بواشنطن نيابة عن ثلاثة من ملاك الأراضي في تكساس ومتنزه «فرونتيرا أودوبون سوسايتي» الطبيعي في ريو جراندي فالي.

إيران: منفذ الهجوم على حافلة الحرس الثوري باكستاني

طهران – «وكالات» : قال قيادي في الحرس الثوري الإيراني أمس الثلاثاء، إن الانتحاري منفذ الهجوم على حافلة الحرس الثوري الإيراني مؤخرا باكستاني الجنسية.

ونقلت قناة «العالم» الإيرانية عن قائد القوة البرية بالحرس الثوري محمد باكبور أن «استخبارات الحرس الثوري تمكنت من تفكيك الخلية التي أعدت لوجيستيا للتفجير وجهزت السيارة المفخخة».

وأعلن الحرس الثوري الإيراني في الأسبوع الماضي سقوط 27 قتيلا و 13 مصابا في تفجير انتحاري بسيارة مفخخة، استهدف حافلة تقل مجموعة من عناصر الحرس في محافظة سيستان وبلوشستان جنوب شرقي البلاد.

وأضاف أن 3 من عناصر الخلية الإرهابية هم من منطقة سيستان وبلوشستان، إضافة إلى عنصرين باكستانيين، كما أن الانتحاري باكستاني، وكشف أن الخلية كانت تعد لعمليات أخرى.

وتطالب إيران جارتها باكستان بتحمل مسؤولية الحادث، الذي خططت له ونفذته مجموعة إرهابية انطلاقا من أراضيها، وبعد الهجوم.

ألمانيا: العثور على 17 قنبلة يدوية في سيارة قرب محطة قطار

الأمن الألماني قرب محطة قطارات

برلين – «وكالات» : عثرت الشرطة الألمانية على 17 قنبلة يدوية في سيارة دفع رباعي بجوار محطة القطار الرئيسية، في دريسدن شرق ألمانيا.

وذكرت الشرطة الاتحادية، أمس الثلاثاء، أنها قبضت على رجلين بشكل مؤقت على خلفية ذلك.

وأوضحت الشرطة أنها فتشت السيارة، الإثنين، بعد أن اشتبه رجل شرطة فيها.

وقالت متحدثة باسم الشرطة إن «الاثنين الذين قبض عليهما كانا داخل السيارة وقت العثور عليها».

ولم تتضح خلفيات الواقعة حتى الآن.

هايتي: الحكومة تنفي تجنيد مرتزقة

مسلح في مظاهرات ضد حكومة هايتي

«وكالات» : نفت حكومة هايتي نفيا قاطعا، تجنيد مرتزقة بعد شائعات عن القبض في بور أو برنس على 7 أجانب، ومواطن هايتي، وفي حوزتهم أسلحة حربية.

وقال سكرتير الدولة للاتصالات إدي جاكسون أليكسيس: «لا يمكن أن تستعين السلطة التنفيذية بمرتزقة لترويع شعب انتخبنا ونحن مسؤولون عن خدمته»، وأضاف «لماذا استخدام مرتزقة؟ القضاء سيحدد ما حصل وسيقول لماذا كان هؤلاء الرجال مسلحين أيضا».

واعتقلت الشرطة الوطنية في هايتي مساء الأحد 5 أمريكيين، وصربي، وروسي، وهايتي، في وسط مدينة بور أو برنس، وفي حوزتهم أسلحة أوتوماتيكية، وضبطت الشرطة 6 رشاشات هجومية، و6 مسدسات، وكميات من الذخيرة، و5 سترات واقية من الرصاص، وطائرتين دون طيار، وعددا كبيرا من لوحات التسجيل الهايتية وسيارتين.

وأوضحت الشرطة أن «التهمة الرئيسية الموجهة لهم هي حيازة أسلحة بصورة غير قانونية، والثانية هي تشكيل عصابة أشرار»، وأشارت الاعتقالات عددا من الشائعات، فيما تشهد هايتي أزمة اجتماعية وسياسية عميقة دفعت المستاءين للنزول إلى الشارع.

نيودلهي : مخابرات إسلام أباد ضالعة في تفجير كشمير

باكستان: إذا هاجمتنا الهند لن نفكر وسنرد

عسكريون هنود في كشمير بعد التفجير الإرهابي

عواصم – «وكالات» : قال أكبر قائد عسكري هندي في منطقة كشمير المتنازع عليها، اللفتنانت جنرال كيه. جيه. إس ديلون، أمس الثلاثاء، إن وكالة المخابرات الباكستانية ضالعة في هجوم استهدف قافلة أمنية الأسبوع الماضي، وأعلنت جماعة متشددة مقرها باكستان، مسؤوليتها عنه.

وقتل ما يربو على 40 من قوات الأمن في تفجير سيارة ملغومة على طريق في كشمير وأعلنت جماعة جيش محمد، مسؤوليتها عنه.

وأضاف للصحافيين «تتعقب القيادة العليا منذ الهجوم، كان يتوجيه من خارج الحدود من قبل وكالة المخابرات الباكستانية، وباكستان، وقادة جيش محمد».

ونددت باكستان بالهجوم، ونفت ضلوعها فيه.

من ناحية أخرى عرض رئيس الوزراء الباكستاني عمران خان، أمس الثلاثاء، التحقيق في هجوم بولواما إذا قدمت الهند لإسلام آباد «معلومات استخباراتية موثوقة».

وذكرت قناة جيو الباكستانية أن عمران قال في بيان للأمة عن اتهام الهند بتورط باكستان في الهجوم الذي أودى بحياة 44 جنديا من القوات شبه النظامية الهندية «أصدر هذا البيان الآن لأن ولي العهد السعودي كان يزور البلاد».

وأضاف «هل يمكن أن نفعل أمرا مثل هذا بالتزامن مع زيارة ولي العهد لبلادنا. هل يمكن أن يفكر أحمق في تخريب الاجتماع، وما هي المنفعة التي سوف تعود علينا من ذلك؟».

وأضاف «أريد أن أسأل الهند إذا كانت تريد العيش في الماضي ؟».

وأوضح عمران «نريد الاستقرار في المنطقة، إذا كان لدى الهند دليل، عليها أن تقدمه لنا وسنتخذ إجراء».

وأشار عمران إلى أنه سمع عن دعوات لمهاجمة باكستان عبر وسائل الإعلام الهندية، وقال: «إذا أقدمت الهند على هجوم انتقامي، لن نفكر وسنرد».

وأضاف «ليس من مصلحتنا أن يذهب شخص ما من هنا للقيام بعمل إرهابي، أو أن يأتي شخص ما من هناك ويقوم بعمل إرهابي».

وأفادت مصادر أن رئيس وزراء قرر عقد اجتماع لمجلس الأمن الوطني.

وقتل نحو 44 من أفراد القوات شبه النظامية في الأسبوع الماضي، إثر انفجار سيارة مفخخة في قافلة تنقل 2500 من أفراد الأمن في بولواما، في أعنف هجوم يشهده الشطر الذي تديره الهند من كشمير منذ 30 عاما.

ونفت القيادة الباكستانية بشدة تورطها في الهجوم.

كما ناشد وزير الخارجية الباكستاني الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش أمس الثلاثاء المساعدة في تخفيف التوتر بين بلاده والهند بعد تفجير انتحاري في الجزء الهندي من إقليم كشمير المتنازع عليه، حملت نيودلهي إسلام آباد المسؤولية عنه.

وحذر رئيس وزراء الهند ناريندرا مودي، الذي يواجه انتخابات عامة في مايو، باكستان من «رد قوي» على التفجير الذي أعلنت جماعة إسلامية متشددة تربطها صلات بباكستان مسؤوليتها عنه، ما أثار مخاوف من صراع بين الجارتين اللتين تملكان أسلحة نووية.

وكتب وزير الخارجية شاه محمود قرشي لغوتيريش «ألفت انتباهك على نحو عاجل إلى تدهور الوضع الأمني في منطقتنا بسبب تهديد من الهند باستخدام القوة ضد باكستان».

وأضاف «من الضروري اتخاذ إجراءات لخفض التصعيد، على للأمم المتحدة التدخل لنزع فتيل التوتر»، محملا الهند مسؤولية تصعيد الخطاب العدائي لأسباب سياسية داخلية.

وتأتي مناشدة باكستان بعد أيام من تصاعد التوتر بين الخصمين القديمين عقب تفجير انتحاري نفسه قرب قافلة للشرطة الهندية في الجزء الذي تسيطر عليه الهند في كشمير يوم الخميس الماضي، فقتل ما لا يقل عن 40 من قوات الأمن.

بريطانيا: مناقشات مثمرة حول «بريكست» مع الاتحاد الأوروبي

لندن – «وكالات» : قال وزير الدولة البريطاني لشؤون الخروج من الاتحاد الأوروبي بريكست مارتن كالانان، أمس الثلاثاء، إن «مناقشات مثمرة» جرت بين فرق من المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي في بروكسل أمس.

ونقلت وكالة بلومبرغ للأنباء عن كالانان، قوله للصحافيين في بروكسل، أمس الثلاثاء، التي وصلها للمشاركة في اجتماع لوزراء الاتحاد الأوروبي: «كان ستيفن باركلي وزير شؤون الخروج من الاتحاد الأوروبي، هنا مع المدعي العام، وتمت بينهما وبين ميشيل بارنييه كبير مفاوضي الاتحاد الأوروبي حول خروج بريطانيا من الاتحاد، وفريق العمل 50، مناقشات مثمرة».

وأضاف كالانان أن المناقشات المثمرة جاءت «في إطار سعيهم للحصول على تطمينات يحتاجها البرلمان، لمنع وقوع بريطانيا في شرك شبكة الأمان الخاصة بإيرلندا باكستوب إلى أجل غير مسمى».

وقال كالانان: «لكنا واضحين للغاية، نريد اتفاقاً، ولكننا نحتاج إلى شيء مقبول من برلماننا».